

تحرك عاجل

احتجاز محامية بمكان لم يُكشف عنه

في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، اعتُقلت محامية حقوق الإنسان هدى عبد المنعم؛ إذ اقتحمت قوات الأمن الوطني شقتها واقتادوها إلى مكانٍ لم يُفصح عنه.

اقتحمت قوات الأمن الوطني منزل هدى عبد المنعم بالقاهرة في الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف الليل وخرّبوه واقتادوها معصوبة العينين إلى منزل والدتها. وبينما كانت قوات الأمن تفتش منزل والدتها، تركتها معصوبة العينين داخل سيارة شرطة؛ وبعد ذلك، أُقتيدت هدى قسريًا إلى وجهة مجهولة. كما شهدت ابنتها لحظة اعتقالها.

وأكد الضباط لابنة هدى أنهم تابعون لقوات الأمن الوطني؛ بيد أنهم لم يُبرزوا مذكرة بالاعتقال، ورفضوا إطلاع ابنتها على السبب وراء اعتقالها، أو الوجهة التي كانوا يقنّادونها إليها. كما لم يُسمح لهدى بأخذ أي أدوية أو متعلقات شخصية معها. فتعاني هدى من جلطة دموية في ساقها، وارتفاع ضغط الدم؛ مما يتسبب لها في نوبات دوّار متكررة. وظل محامو هدى يستعلمون عما حدث لها، وعن مكان وجودها، لدى أقسام الشرطة المختلفة، إلا أنهم لم يتمكنوا من الوصول إليها. كما أنكرت السلطات حقيقة تعرض هدى للاعتقال، وقالت إنها لا تعلم مكان وجودها. تعتقد منظمة العفو الدولية أن هدى عبد المنعم قد تعرضت للاختفاء القسري.

هدى عبد المنعم محامية حقوقية تبلغ من العمر 60 عامًا، واستشارية متطوعة لدى منظمة حقوق الإنسان البارزة "التنسيقية المصرية للحقوق والحريات". وكانت هدى توثق في الأعوام الخمس الماضية انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري. كما أنها محامية لدى محكمة النقض والمحكمة الدستورية العليا في مصر، وعضو سابق بالمجلس القومي لحقوق الإنسان ونقابة المحامين المصرية. وبهذا، فإن منظمة العفو الدولية ترى أن أنشطة هدى، وكذلك كونها أحد أعضاء فريق الدفاع في العديد من قضايا حقوق الإنسان هي الأسباب وراء اعتقالها.

ويأتي اعتقال هدى عبد المنعم ضمن موجة جديدة من الاعتقالات بدأت في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، وتستهدف نشطاء ومحاميين حقوق الإنسان، كـمحمد أبو هريرة المتحدث السابق باسم "التنسيقية المصرية للحقوق والحريات".

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالإنكليزية أو العربية أو بلغة بلدكم، على أن تتضمن ما يلي:

- حث السلطات المصرية على أن تُخرج عن هدى عبد المنعم على الفور وبدون شرطٍ أو قيد؛
- دعوة السلطات إلى أن تكشف على الفور عن مصير ومكان وجودها؛
- دعوة السلطات إلى أن تعمل بصورة كافية ومنتظمة على عرضها على أخصائيين صحيين مؤهلين وتوفير الأدوية الموصوفة لها، بما يتماشى مع آداب مهنة الطب التي تتضمن مبادئ السرية.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 20 ديسمبر/كانون الأول 2018 إلى الجهات التالية:

النائب العام

السيد المستشار نبيل صادق

مكتب النائب العام، دار القضاء العالي، وسط البلد

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2577 4716

وزير الداخلية

معالي الوزير محمود توفيق

وزارة الداخلية

25 شارع الشيخ ربحان

باب اللوق، القاهرة، مصر

فاكس: +202 2794 5529

البريد الإلكتروني: center@iscmi.gov.eg أو

E.HumanRightsSector@moi.gov.eg

تويتر: @moiegy

وُترسل نسخ إلى:

نائب مساعد وزير الخارجية

النائب أحمد إيهاب جمال الدين

وزارة الخارجية

كورنيش النيل، القاهرة، مصر

فاكس: +202 2574 9713

البريد الإلكتروني: contact.us@mfa.gov.eg

تويتر: @MfaEgypt

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل

احتجاز محامية بمكان لم يُكشف عنه

معلومات إضافية

ظلت هدى عبد المنعم ممنوعة من السفر خارج مصر منذ أواخر 2013. ولم تُوجه لها أي تهمة، ولم تخضع لأي تحقيقات فيما مضى.

ففي 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، شنت السلطات المصرية، اليوم الذي اعتُقلت فيه، سلسلة من المداهمات، معتقلة ما لا يقل عن 31 ناشطاً ومحامياً لحقوق الإنسان، بينهم عشر سيدات و21 رجلاً. وقد استهدفت حملة القمع، على وجه الخصوص، "التنسيقية المصرية للحقوق والحريات" التي توثق حالات الاختفاء القسري واستخدام عقوبة الإعدام على نطاقٍ واسع، وتقدم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات الدولة؛ حيث اعتُقل العديد من أعضائها. ففي 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، اعتُقل محمد أبو هريرة المحامي والمتحدث السابق باسم "التنسيقية"؛ وتعرض المدافع الحقوقي عزت غنيم، الذي شارك في تأسيس "التنسيقية"، وعزوز محجوب، أحد محاميي "التنسيقية"، للاختفاء القسري منذ 14 سبتمبر/أيلول 2018. فقد اعتُقل كلاهما في مارس/آذار 2018، إلا أن إحدى المحاكم أمرت بالإفراج عنهما في 4 سبتمبر/أيلول 2018. وذهبت أسرتهما في 14 سبتمبر/أيلول 2018 لزيارتهم، ولكن أخبرتاهما قوات الأمن أنه قد أُفرج عنهما بالفعل. وقالت أسرتهما ومحاموهما لمنظمة العفو الدولية إنهم لا يعلمون أي شيء عما حل بهما، ولا عن أماكن وجودهما. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن كلاً من عزت غنيم وعزوز محجوب تعرّض للاختفاء القسري، ويواجهان خطر التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

وفي بيان نشرته "التنسيقية المصرية للحقوق والحريات" في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، وأعلنت فيه تعليق أعمالها في مجال حقوق الإنسان، أشارت إلى الوضع الحالي في مصر الذي يتعارض مع العمل في مجال حقوق الإنسان؛ كما طالبت مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بالتدخل.

كما قد دأبت منظمة العفو الدولية على دعوة مجلس حقوق الإنسان للتعليق على التصاعد السريع لأزمة حقوق الإنسان في مصر.

وكانت السلطات المصرية قد بدأت حملتها القمعية الأخيرة ضد المعارضين في ديسمبر/كانون الأول 2017، قبل الانتخابات الرئاسية؛ حيث وثقت منظمة العفو الدولية 111 حالة لأشخاص اعتقلتهم واحتجزتهم قوات الأمن تعسفيًا، لمجرد تعبيرهم السلمي عن آرائهم التي تنطوي على انتقاد السلطات أو لدعوتهم إلى تنظيم مظاهرات احتجاجية ومشاركتهم فيها. ولا يزال ما لا يقل عن 70 شخصًا منهم رهن السجن، حيث يواجهون تهمةً يُعاقب عليها بالسجن لمدد قد تصل إلى 15 عامًا.

الاسم: هدى عبد المنعم

النوع: أنثى

مصر بتاريخ: 8 نوفمبر/تشرين الثاني

التحرك العاجل: UA 190/18 رقم الوثيقة: MDE 12/9365/2018

2018